الزيادة في المتون عند الإمام مسلم – رحمه الله–
من خلال دراسة حديث حذيفة ابن اليمان- رضي الله عنه- الذي فيه
(فتوضأ فمسح على خفيه)

الطالب/ عبده مشعب إبراهيم قمير

قسم السنة وعلومها ، كلية الشريعة وأصول الدين

جامعة القصيم ، وزارة التعليم ، المملكة العربية السعودية

المشرف الأستاذ الدكتور/ عصام بن عبد الله السناني

الأستاذ بقسم السنة النبوية وعلومها

الملخص :

يعد علم العلل من أهم علوم النقد لاختصاصها بما دق زخفي من الوهم الواقع على الحديث، وقد عني النقاد به وبذلوا فيه جهدا كبيرا، واتبعوا منهجاً أصيلا دقيقا، ولأهمية الدراسة التطبيقية، جاءت هذه الدراسة، تهدف إلى الكشف عن قيمة منهج التعليل عند النقاد، وذلك من خلال دراسة حديثية نقدية تتناول مسألة المسح على الخفين وتحديد أحمية الممارسة النقدية، و أن العلة في المسألة إبدال راو براو، من وجود الترجيح ترجيح رواية الأكثر أو الاصح، و أن النقاد يشتركون في المسألة بقدر معيت ويختلفون في جهة أخرى من المسألة، تناول البحث موضوع الزيادة في متون الأحاديث وقوانينه من حيث قبول الزيادة في متون الأحاديث من عدمها، أظهر البحث أن قبول جمهور أئمة النقد للزيادات في متون الأحاديث، يقومً خالف غيره على القرائن، فال تقبل إذا زادها من ليس بحافظ، أو كان حافظا من الحفاظ، وبيّن البحث شروط الإمام مسلم رحمه الله النظرية في قبول زيادة الثقة في متون الحديث ووجود بعض الإشكالات التي وقعت في "صحيحه."

الكلمات المفتاحية: تعريف زيادات المتون ، حكمها ، منهج مسلم ، زيادات المتون .

The addition to the texts of Imam Muslim - may God have mercy on him - Through a study of the hadith of Hudhayfah ibn al-Yaman - may God be pleased with him - which states:
"He performed ablution and wiped over his socks."

Student: Abdo Mushab Ibrahim Qamir
Department of Sunnah and its Sciences, College of Sharia and Fundamentals of Religion
Qassim University, Ministry of Education, Kingdom of Saudi Arabia
Supervisor:
Professor Dr. Issam bin Abdullah al-Sinani
Professor, Department of Prophetic Sunnah and its Sciences

Abstract:
The science of causes is one of the most important sciences of criticism, as it specializes in the subtle and hidden illusions that occur in the hadith. Critics have been concerned with it and have made great efforts in it, and have followed an authentic and precise method. Due to the importance of the applied study, this study came with the aim of revealing the value of the method of cause among critics, through a critical hadith study that addresses the issue of Wiping over the socks and determining the limits of critical practice, and that the reason in the issue is replacing one narrator with another, from the presence of preference, preference of the narration of the majority or the most correct, and that the critics share in the issue to a certain extent and differ in another aspect of the issue, the research dealt with the subject of the increase in the texts of the hadiths and its laws in terms of accepting the increase in the texts of the hadiths The research demonstrated that the acceptance of additions to hadith texts by the majority of scholars of hadith criticism is based on circumstantial evidence, and is not acceptable if they are added by someone who is not a memorizer, or if they are one of the memorizers. The research also clarified Imam Muslim's (may God have mercy on him) theoretical conditions for accepting additions to hadith texts by a reliable source, and the existence of some problems that occurred in his Sahih.

Keywords: Definition of textual additions, their ruling, Muslim's methodology, textual additions.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.. وبعد.

فإن علم العلل من أدق علوم الحديث، حيث عنى بالأوهام الخفية والغامضة والتي لا يستطيع الوقوف عليها أو كشفها إلا الجهابذة، ولأهمية الوقوف على الجهد الذي بذله علماء العلل في خدمة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، والكشف عن منهجيتهم الدقيقة في تطبيقاتهم التعليلية جاء هذا البحث بعنوان: (الزيادة في المتون عند الإمام مسلم من خلال دراسة حديث حذيفة رضي الله عنه: فتوضأ فمسح على خفيه، وقد سلكت في هذا البحث خطة تتكون من : المقدمة ، وبابين ، ثم خاتمة ، وفهرس المصادر والمراجع .

- فالمقدمة تشتمل على:

(١) فكرة البحث. (٢) أهمية البحث. (٣) مشكلة البحث. (٤) هدف البحث. (٥) منهج البحث وإجراءاته. (٦) الدراسات السابقة. (٧) خطة البحث

(١) فكرة البحث:

هذا البحث يناقش موضوع من موضوعات علم العلل في السنة النبوية، وهي زيادات بعض الرواة على بعضهم في ألفاظ الحديث النبوي، فاخترت حديث حذيفة رضي الله عنه (أتى النبي صلى الله عليه وسلم سباطة قوم فبال قائما) خرجه الشيخان وتفرد مسلم بزيادة (فتوضأ فمسح على خفيه) فأردت أن أنظر في طريقة مسلم بن الحجاج ومنهجه في الزيادات من خلال هذا الحديث.

(٢) أهمية البحث:

أهميته من عدة أمور:

١- أنه يناقش موضوعاً من موضوعات علم الحديث التي لها تعلق بعلم علل الحديث وقوانينه من حيث قبول الزيادة في متون الأحاديث من عدمها.

٢- يسلط هذا البحث الضوء على فهم طريقة مسلم في التعامل مع زيادات الألفاظ مما يؤكد أو ينفي ما ذكره العلماء من قواعد الموازنة بين " الصحيحين "

٣-يظهر البحث الحكم الصحيح على زيادة في لفظ حديث مما يترتب عليه بيان حكمٍ شرعٍ ي تكليفي.
٤-يظهر البحث جانباً من طريقة النقاد في باب "علم العلل" بالتر جيح بين الرواة عند اختلافهم في رواية الحديث.
٥-إذا لم تثبت صحة هذه الزيادة، فإنه سيرفع عن الأمة تكليف أدخل في الحديث خطأ.

(٣) مشكلة البحث:

هذا البحث يبين مشكلة ظهرت بسبب زيادة بعض رواة حديث حذيفة رضي الله عنه، مما أوجد اختلافا الحديث في قبول هذه الزيادة وردها، ثم ترتب على هذاً بين علماء الاختلاف الحديثي كذلك اختلاف فقهاء الأمة القدماء والمعاصر ين في حكم تغطية المحرم لوجهه.

(٤) هدف البحث:

١-الحكم الصحيح على زيادة الوجه في حديث حذيفة رضي الله عنه فإما أن تكون من باب "زيادة الثقات"، أو تكون من باب "المعل"، بترجيح وهم من زادها.
٢-يهدف البحث للوصول للحكم التكليفي الشرعي الصحيح
٣-يهدف البحث للنظر في منهج أئمة النقد المتقدمين في تقوية الزيادات بالمتابعات، وهل تقبل كل زيادة إذا تعددت طرقها بكل حال؟.
٤-يهدف البحث للنظر في منهج أئمة النقد المتقدمين في إعمال القرائن في الحكم على الزيادات في متون الأحاديث.

(٥) منهج البحث وإجراءاته:

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الاستقرائي بجمع الروايات، ثم بالمنهج التحليلي النقدي الذي يعتبر الأنسب لمثل أغراض هذه الدراسة محل البحث. وقد انتهجت في هذا البحث ما يأتي:
١-أبدأ بسياق الحديث تامًا باللفظ الذي رواه الشيخان البخاري ومسلم من وجه لم يختلف في متنه، أبي وائل عن حذيفة ثم أتبعه بمن تابعه .

٢-أتوسع في تخريج حديث حذيفة من طريق أبي وائل ، ما استطعت لذلك سبيلا، وذلك باستقراء كل ما وجدت من المتابعات في الأسانيد .

٣-أسوق الرواة عن أبي وائل بحسب الكتب التي خر جت أحاديثهم بالترتيب التالي: ما رواه الشيخان، ثم ما روا هـ أحمد، ثم أبو داود، ثم الترمذي، ثم النسائي، ثم ابن ماجه، وما عدا هم فبحسب من خرج له الأقدم وفاة .

٤-اكتفي في سياق متابعات الرواة عن أبي وائل بذكر هم دون الأسانيد إليهم مقتصً ار على ذكر من رواه عنهم من أصحاب الكتب، إلا من اختلف في روايته منهم فأذكر الرواة عنه لبيان الاختلاف بينهم .

٥-إذا كان بعض الرواة أبي وائل قد اختلف عليه بذكر الزيادة وعدمها، فإني أبدأ بالرواية التي رواها أكثر الرواة عنه أوالً ثم اتبعها بالأخرى، مع ذكر علل هذه الروايات المختلفة، وبيان الراجح منه.

٦-لا ألتزم بذكر مرتبة الرواة الذين رووا الحديث عن أبي وائل لثقتهم إلا من كان ضعيفا ما لم تدع الحاجة لغير ذلك، وكذا أبين مرتبة الرواة فيً فأبينه أسانيدهم إذا توقف عليه تقوية الوجه أو تضعيفه.

٧-اقتصر في الحكم على أي متابعة على موطن العلة أو الطعن موردًا كالم أئمة النقد في الرواة أو الإسناد إذا وجد .

٨- أعزو الأحاديث إلى مصادرها الأصيلة بذكر رقم الحديث، أو برقم الجزء والصفحة إذا لم يوجد الترقيم

٩-أوثق ما أنقله من نقد كلام العلماء في الرواة أو الأسانيد بعزوه إلى موطنه، مع بيان ما يحتاج إلى إيضاح من الأمور المشكلة إن وجدت.

(٦) الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة نقدية شاملة تجمع طرق حديث حذيفة ابن اليمان رضي الله عنه – وتبين أوجه الاختلاف بالتفصيل مع بيان الراجح على ضوء قوانين أهل النقد، ووجدت بعض البحوث والرسائل العلمية التي تتكلم عن تعارض الحديث مع غيره في مسألة البول قائما ولم تتطرق إلى الزيادة في المتن بين البخاري ومسلم رحمهما الله، أما من تكلم في منهج مسلم في قبول زيادات الثقات من مسلما ممن يقبلها بناء علىً القرائن كقول جمهور أئمة النقد المتقدمين، مع مخالفة ذلك لنص مسلم الصريح وتطبيقاته، كما سأبين في المبحث الثاني، ومن الاتي:

١- الدكتور حمزة المليباري في كتابه "عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح") ص:٧٠ .

٢- الدكتور محمد طوالبة في كتابه "الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه (ص: ٢٣٢).

٣- الشيخ مشهور آل سلمان في كتابه "الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث") ص:٥٤٧.

٤- الدكتور عبد القادر المحمدي في رسالته "الشاذ والمنكر وزيادة الثقة"

(٧) خطة البحث:

خطة فتتكون من بابين- :

أما الباب الأول: في الكلام على زوائد الألفاظ، وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: تعريف زيادات المتون وحكمها.
- المبحث الثاني: منهج مسلم في زيادات المتون .
- المبحث الثالث: أثر هذا المنهج على أحاديث مسلم في زيادات المتون.

الباب الثاني: دراسة حديث حذيفة (فتوضأ فمسح على خفيه).

ثم خاتمة البحث، وتشتمل على: أ (أهم النتائج) ب (التوصيات) .

الباب الأول في الكلام على زوائد المتون

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الاول

تعريف زيادات الرواة في ألفاظ المتون وحكمها

*مفهوم الزيادة في المتون:

تمهيد: الواقع أن زيادة الرواة في ألفاظ المتون يذكرها العلماء ضمن باب "زيادة الثقة"؛ لأنها أحد نوعيه، لأنها إما أن تكون في المتن أو في الإسناد، وزيادة الثقة بنوعيها تكون مقبولة بشروط حددها العلماء، فكذلك الزيادة في ألفاظ المتون. وقد اختلفت عبارات العلماء وألفاظهم في توضيح معنى زيادة الثقة وتحديدها فقد عرفت بعدة تعريفات منها:

١-عرّفها أبو عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥ هـ) بقوله: معرفة زيادات فقهية في أحاديث ينفرد بالزيادة اروٍ واحد.[١]

٢-وعرفها ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) فقال: إذا تفرد ال اروي بزيادة في الحديث عن بقية الرواة عن شيخ لهم، وهذا الذي يعبر عنه بزيادة الثقة.[٢]

٣-وقال ابن رجب (ت ٧٩٥هـ) في تعريفها: أ ن يروي جماعة حديثا واحدا بإسناد واحد ومتن واحد فيزيد بعض الرواة فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة.[٣]

شروط تحقيقها: والحافظ ابن حجر ت٨٥٢هـ اعتنى ببيان شروط تحقيق "زيادة الثقة:

-فقال عند ذكر من استشكل ما يقع من زيادة في أحاديث الصحابة رضي الله عنه الذي يبحث فيه أهل الحديث في هذه المسألة، إنما هو زيادة بعض الرواة من التابعين فمن بعدهم.[٤]

وقال أيضا: إنما الزيادة التي يتوقف أهل الحديث في قبولها من غير الحافظ حيث يقع في الحديث الذي يتحد مخرجه، كمالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه إذا روى الحديث جماعة من الحفاظ الأثبات العارفين بحديث ذلك الشيخ وانفرد دونهم بعض رواته بزيادة، فإنها لو كانت محفوظة لما غفل الجمهور من رواته عنها.

---

١ - ينظر: معرفة علوم الحديث (ص ١٣٠).
٢ -ينظر: اختصار علوم الحديث (ص ١٦١).
٣ ينظر: شرع علل الترمذي (٦٣٥/٢).
٤ ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٦٩١).

فتفرد واحد عنه بها دونهم مع توفر دواعيهم على الأخذ عنه، وجمع حديثه يقتضي ريبة توجب التوقف عنها.[١]

فتبين من كالم ابن حجر أن تحقق زيادة الثقة يكون بشروط ثلاثة:

الأول: أن تكون الزيادة في طبقة التابعين فمن بعدهم، فما زاده الصحابة رضي الله عنهم بعضهم على بعض فليس من باب مصطلح "زيادة الثقة."

الثاني: اتحاد المخرج في الإسناد المعين، فلو اختلف المخرج لم تكن الزيادة من باب "زيادة الثقة"، بل تعامل كحديث مستقل.

الثالث: أن يختلف الثقات على شيخهم في الرواية، بحيث يروي الحديث أكثر الرواة عنه دون الزيادة، ويرويه راو عنه بالزيادة، فيخرج بذلك الحديث الفرد الذي يرويه الثقة ال يشاركه فيه غيره، فال يكون من باب اصطلاح "زيادة الثقة."

***حكم زيادة الثقة في المتن:**

اختلفت آراء العلماء في حكم زيادة الثقة في المتن على أقوال كثيرة، لكن سأذكر المشتهر منها عند المحدثين في مذهبين :

المذهب الأول :عكس الرادين لها مطلقا: وهو ما ذهب إليهً القبول مطلقا جمهور الفقهاء والمحدثين كما حكاه الخطيب عنهم، هو الذي مشى عليه ابن حبان والحاكم، حيث قال في كتابه "المستدرك": "وإنما بنيت هذا الكتاب على أن الزيادة من الثقة مقبولة(٢) قال الزركشي: "ومنهم من قبل الزيادة من الثقة مطلق سواء اتحد المجلس، أو تعدد كثر الساكتون، أو تساووا فمن هؤلاء ابن حبانً ار من الأحاديث والحاكم، فقد أخرجا في كتابيهما اللذين التزما فيهما الصحة كثيرا ًمن الاحاديث المتضمنة للزيادة التي يتفرد بها راو واحد، وخالف فيها العدد والأحفظ،[٣] قالً ابن حجر: من غير "واشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقا تفصيل، وال يتأتى ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون في الصحيح أن ال يكون شاذا، ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثق منه.[٤]

---

١ ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٦٩٢).
٢ ينظر: المستدرك (٥٧٧/٢). وانظر شرع علل الترمذي لابن رجب (٦٣٧/٢)
٣ ينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي(٢/ ١٧٦). وقال مثله الحافظ ابن حجر في كتابه النكت على كتاب ابن الصلاح (٢٦٨٧)
٤ ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر

قول ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) وحاول ابن الصلاح أن يتوسط بين القابلين لزيادة الثقة والممتنعين من قبولها مطلقا، فذكر أن الزيادة ثلاثي بتقسيم ثلاثة أقسام:

أحدها: أن تقع مخالفة منافية لما رواه سائر الثقات، فهذا شاذ حكمه الرد.

الثاني: أن ال تكون فيها منافاة ومخالفة أصً ال لما رواه غيره، وال تعرض فيه لما رواه الغير بمخالفة أصالً، فهذا مقبول، وقد ادعى الخطيب فيه اتفاق العلماء عليه.

الثالث: ما يقع بينهما، مثل زيادة لفظة في حديث لم يذكرها من روى ذلك الحديث.[١]

وقد مثل ابن الصلاح لهذا القسم بحديث: (وجعلت لنا الأرض كلها مسجدا وجعلت تربتها لنا طهورا)[٢].

فهي تتردد بين القسمين فتشبه القسم الأول لمخالفة رواية الأكثر بذكر شمول جميع أجزاء الأرض وتشبه القسم الثاني من حيث إنه لا منافاة بينهما؛ لأنه تخصيص لبعض أفراد العام، فال يخرج ما عداه.

المذهب الثاني: أن الزيادة تقبل من الثقة إذا قامت القرائن على ثبوتها، وهذا هو تصرف أئمة النقد القدماء، قال الزركشي (ت٧٩٤هـ) حيث قال: "الذي يظهر من كالمهم خصوصًا المتقدمين – كيحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ومن بعدهما كأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وهذه الطبقة ومن بعدهم: كالبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم الرازيين، ومسلم، والترمذي، والنسائي وأمثالهم، والدارقطني، والخليلي – كل هؤلاء مقتضى تصرفهم في الزيادة قبولاً ورداً الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند الواحد منهم في كل حديث، ولا يحكمون في المسألة بحكم كلي يعم جميع الأحاديث وهذا هو الحق [٣] وهو الذي قرره ابن رجب وابن حجر.[٤]

*ومع قبولها بهذا القيد عند أئمة النقد المتقدمين، فهم يشترطون أن يكون الذي زادها أتقن ممن لم يزدها:

قال أبو عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ): ورب حديث أستغرب لزيادة تكون في الحديث، وإنما يصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه.

وقال ابن خزيمة (ت٣١١هـ): لسنا ندفع أن تكون الزيادة في الأخبار مقبولة من الحفاظ، ولكن إنما نقول: إذا تكافأت الرواة في الحفظ والإتقان والمعرفة بالأخبار، فزاد حافظ متقن عالم بالأخبار كلمة قبلت زيادته،

---

١ ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث (ص ٨٦)

٢ رواه مسلم (٥٢٢)

٣ ينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح (١٧٥/٢)

٤ قال ابن رجب في شرح علل الترمذي (٢/ ٦٣٧) وكلام أحمد وغيره من الحفاظ يدور على اعتبار قول الاوثق في ذلك والاحفظ، وقال ابن حجر في النكت على كتاب

ال أن الأخبار إذا تواترت بنقل أهل العدالة والحفظ والإتقان بخبر، فزاد راو ليس مثلهم في الحفظ والإتقان زيادة أن تلك الزيادة تكون مقبولة.[١]

وقال ابن عبد البر (ت٤٦٣هـ): "تقبل الزيادة من الحافظ إذا ثبتت عنه، وكان أحفظ وأتقن ممن قصر أو مثله في الحفظ؛ ألنه كأنه حديث آخر مستأنف، وأما إذا كانت الزيادة من غير حافظ وال متقن فإنها ال يلتفت إليها.[٢]

قال الحافظ ابن حجر: "فحاصل كلام هؤلاء الأئمة أن الزيادة إنما تقبل ممن يكن حافظا متقنا، حيث يستوي مع من زاد عليهم في ذلك، فإن كانوا أكثر عدداً منه، أو كان فيهم من هو أحفظ منه، أو كان غير حافظ، ولو كان في الأصل صدوقا، فإن زيادته لا تقبل. وهذا مغاير لقول من قال: زيادة الثقة مقبولة وأطلق –والله أعلم.[٣]

المبحث الثاني

منهج الإمام مسلم في زيادات المتون

الإمام مسلم بن الحجاج رحمه الله من القلائل من أئمة الحديث الذين بينوا منهجهم في زيادة الثقات في المتون وغيرها، فقد ذكر ذلك في مقدمة "صحيحه"، وفي كتابه "التمييز:"

فقال: "حكم أهل العلم، والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث: أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا، ا وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وجد كذلك، ثم ازد بعد ذلك شيئا ليس عند أصحابه قبلت زيادته، فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته، وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة، وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك، قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره، فيروي عنهما، أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم، فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس والله أعلم.[٤]

وقال أيضاً: والجهة الأخرى أن يروي نفر من حفاظ الناس حدثنا عن مثل الزهري أو غيره من الأئمة بإسناد واحد ومتن واحد مجتمعون على روايته في الإسناد والمتن لا يختلفون فيه في معنى، فيرويه آخر سواهم عمن

١ نقله البيهقي في كتاب القراءة خلف الامام (ص ١٣٨)
٢ ينظر: التمهيد (٣٠٦/٣)
٣ النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٦٩٠)
٤ ينظر: مقدمة صحيح مسلم (٧/١)

حدث عنه النفر الذين وصفناهم بعينه، فيخالفهم في الاسناد، ويقلب المتن فيجعله بخالف ما حكى من وصفنا من الحفاظ، فيعلم حينئذ أن الصحيح من الروايتين ما حدث الجماعة من الحفاظ دون الواحد المنفرد وإن كان حافظا، على هذا المذهب رأينا هل العلم بالحديث يحكمون في الحديث، مثل: شعبة، وسفيان بن عيينه، ويحي بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من أئمة أهل العلم.[١]

وقال: والحديث للزائد والحافظ؛ ألنه في معنى الشاهد الذي قد حفظ في شهادته ما لم يحفظ صاحبه، والحفظ غالب على النسيان وقاض عليه لا محالة.[٢]

وقال: "والزيادة في الأخبار لا يلزم إلا عن الحفاظ الذين لم يعثر عليهم الوهم في حفظهم.[٣]

فالظاهر من كلام الإمام مسلم أنه يرى قبول زيادة الثقة بشرطين:

الأول: أن يكون ممن عرف بالرواية عن الشيخ، فشارك الثقات من أصحابه مع كونه حافظا فزاد بعض ما لم يذكروه، فتقبل زيادتهً المتقنين في أكثر الروايات في الألفاظ عليهم وما تفرد به من المتون. فإن كان صاحب أوهام فيتوقف في زياداته وتفرداته.

الثاني: أن يروي عن الشيخ المعروف ما لم يذكره تلاميذه الحفاظ المتقنين، فيخالفهم في زيادة في الإسناد أو قلب في المتن، فإن مثل هذه الزيادة ال تقبل ولو كان حافظا.

وعليه فالإمام مسلم على هذا لا يوافق القائلين بقبول الزيادة مطلقا ولا يوافق منهج جمهور المتقدمين الذين يدورون في قبولها مع القرائن، بل يقبلها بشرطين:

١-أن يكون الزائد حافظا موافقا في أغلب حديثه لمن شاركهم.

٢- وأن ال يروي ما يخالف هؤلاء الحفاظ في السند والمتن.

***وممن وقفت عليه ممن نص على مذهب مسلم هذا جماعة، فمنهم:**

١-**الزركشي حين علق على قول ابن الصلاح** (ومذهب الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث فيما حكاه الخطيب أن الزيادة من الثقة مقبولة مطلقا)، فقال: "وهو ظاهر تصرف مسلم في صحيحه أعني قبول الزيادة من الثقة مطلقا.[٤]

١ ينظر: التمييز لمسلم (ص ١٧٢)
٢ ينظر: التمييز لمسلم (ص ١٩٩)
٣ ينظر: التمييز لمسلم (ص ١٨٩)
٤ ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ١٧٩)

٢-**قال السخاوي (ت ٩٠٢هـ)**: فهذا -كما حكاه الخطيب - هو الذي مشى عليه المعظم من الفقهاء وأصحاب الحديث؛ كابن حبان والحاكم وجماعة من الأصوليين، والغزالي في المستصفى، وجرى عليه النووي في مصنفاته، وهو ظاهر تصرف مسلم في صحيحه.[١]

٣-**ذكر الإمام النووي (ت٦٧٦هـ)**: زيادة سليمان التيمي للفظة وإذا قرأ فأنصتوا (التي رده أكثر الحفاظ كيحيى بن معين، وأبي حاتم الرازي، وأبي داود، والدارقطني، وأبي علي النيسابوري شيخ الحاكم فنقل محاورة مسلم لأبي بكر بن أخت أبي النضر: "فقال مسلم: تريد أحفظ من سليمان؟ قال له أبو بكر: فحديث أبي هريرة فقال: هو صحيح - يعني وإذا قرأ فأنصتوا(، فقال :هو عندي صحيح. فقال لم لم تضعه ها هنا؟ قال ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ها هنا، إنما وضعت ها هنا ما أجمعوا عليه (، فقال النووي بعده: "قال له مسلم: أتريد أحفظ من سليمان، يعني: أن سليمان كامل الحفظ والضبط، فلا تضر مخالفة غيره ... قد خالف سليمان التيمي فيها جميع أصحاب قتادة، واجتماع هؤلاء الحفاظ على تضعيفها مقدم على تصحيح مسلم، لا سيما ولم يروها مسندة في صحيحه، والله أعلم.[٢] فظاهره كما فهمه النووي أن مسلما يقبل زيادة الثقة مطلقا ما لم يخالف في الإسناد أو يقلب في المتن.

٤-**قال ابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)**: تعليقا على قول مسلم الآنف والحديث قال ابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ) تعليقا للزائد والحافظ؛ ألنه في معنى الشاهد الذي قد حفظ في شهادته ما لم يحفظ صاحبه وهذا القياس الذي ذكره ليس بجيد، لأنه لو كان كذلك لقبلت زيادة كل ثقة زاد في روايته، كما يقبل ذلك في الشهادة، وليس ذلك قول مسلم ولا قول أئمة الحفاظ - والله أعلم . يريد ابن رجب أن مسلما لا يقبلها مطلقا بلا شروط، بل هو يقيدها بالحفظ وطول الممارسة و عدم المخالفة - .وكذا ابن حجر لما ساق الأئمة القائلين بقبولها بناء على القرائن كابن مهدي، والقطان، وابن معين، وأحمد، وابن المديني والبخاري، وأبو زرعة، وأبو حاتم الرازيين لم يذكر مسلماً معهم في موضعين من كتبه.[٣]

١ ينظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٢٦١/١)
٢ ينظر: شرح النووي على مسلم (١٢٢/٢)
٣ ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٦٠٤)، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص ٦٩)

المبحث الثالث

أثر هذا المنهج على أحاديث مسلم في زيادات المتون

قد اشتهر بين المحدثين أن متون الإمام البخاري رحمه الله أتقن وأنقى من نظيرتها في مسلم؛ لأن مسلما يخرج عن رواة كثير اجتنبهم البخاري في الأصول كحماد بن سلمة، وسهيل بن أبي صالح وأضرابهم، فكان الذي انتقد على مسلم من الأحاديث ضعف ما انتقد على البخاري[١] وهذا الأمر يسري على زيادات المتون عند مسلم لكون البخاري لا يقبل زيادات الثقات إلا من الحفاظ المتقنين إذا قامت القرائن على حفظهم للزيادة كسائر أئمة النقد قبله كما تقدم[٢] لذا تجد مسلما يذكر زيادات في متون صحيحه قد اجتنبها البخاري لدقته، فانتقدت على مسلم، وسأذكر شيئا أحاديث شاركهً من هذه الزيادات على سبيل التمثيل دون استقراء لأحاديث شاركه البخاري فيها لكن مع اجتناب هذه الزيادات أو أعلها:

١- زيادة مسلم: وإذا قرأ فأنصتوا،[٣] أعلها البخاري،[٤] وأبو داود،[٥] وأبو حاتم،[٦] وأبو بكر بن خزيمة،[٧] والدار قطني،[٨] وأبو مسعود الدمشقي،[٩] وغيرهم.

٢- زاد مسلم: (فليرقه) في حديث أبي هريرة رضي الله عنه في ولوغ الكلب[١٠]، واجتنبها البخاري[١١] ، وأنكرها أئمة كالإمام أحمد، والنسائي، وابن عبد البر، وغيرهم.[١٢]

٣- زاد مسلم من قول أبي سفيان للنبي صلى الله عليه وسلم: (عندي أحسن وأجمله، وأم حبيبة بنت أبي سفيان، أزوجكها، قال: نعم من حديث ابن عباس رضي الله عنه[١٣]) وهذه الزيادة منكرة إذا لا خلاف بين الناس بأن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج بأم حبيبة قبل الفتح وهي بالحبشة،

---

١ ينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي (٩٧/١)
٢ ينظر: رسالة منهج البخاري في تصحيح الاحاديث وتعليلها لأبي بكر كافي (ص ٣٤٦)
٣ صحيح مسلم: كتاب الصلاة – باب التشهد في الصلاة (٤٠٤)
٤ جزء القراءة خلف الامام (١٦٣)
٥ سنن أبي داود: كتاب الصلاة – باب ما جاء في ترك القراءة خلف الامام (٩٧٣)
٦ ينظر: السن الكبرى للبيهقي: كتاب الصلاة – باب من قال يترك المأموم للقراءة (٢٣٢/٢)
٧ ينظر: صحيح ابن خزيمة: كتاب الجمعة – باب فضل إنصات المأموم عند خروج الإمام قبل البدء في الخطبة (١٧٧٥)
٨ ينظر: الإلزامات والتتبع (ص ١٧١)
٩ ينظر: الأجوبة للشيخ أبي مسعود الدمشقي عما أشكل الشيخ الدار قطني على صحيح مسلم بن الحجاج (ص ١٥٩)
١٠ ينظر: صحيح مسلم: كتاب الطهارة- باب حكم ولوغ الكلب (٢٧٩)
١١ ينظر: صحيح البخاري: كتاب الوضوء – باب إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً (١٧٢)
١٢ ينظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (٧٥٥/٢)، سنن النسائي (٦٦)، التمهيد لابن عبد البر (٢٧٣/١٨)
١٣ ينظر: صحيح مسلم: كتاب فضائل الصحابة – باب فضائل أبي سفيان بن حرب رضي الله عنه (٢٥٠١)

وأبوها كافر، قال محمد ابن حزم: هذا حديث موضوع لا شك في وضعه، والآفة فيه من عكرمة بن عمار، ولم يختلف في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها قبل الفتح بدهر، وابوها كافر.[١]

٤- زاد مسلم: (فرجع فقراء المهاجرين إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم)، فقالوا: سمع إخواننا أهل الاموال بما فعلنا، ففعلوا مثله، فقال رسول الله صلة الله عليه وسلم: (ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء)[٢]. أخرج هذه الزيادة متصلة مع سائر الحديث وهي مدرجه من قول أبي صالح، وقد أخرج البخاري هذا الحديث في كتابه[٣] ولم يذكر فيه هذه الزيادة، وانتقد مسلم على ذلك.[٤]

٥- زاد مسلم: (فإذا فرغ منها اضطجع على شقة الايمن).[٥] في حديث عائشة رضي الله عنها بعد صلاة الوتر، واجتنبها البخاري،[٦] وانتقد مسلم؛ لأن مالكا خالف أصحاب ابن شهاب، الذين جعلوا الاضطجاع فيه بعد ركعتي الفجر لا بعد الوتر.[٧]

٦- زاد مسلم: (ثم غسل رجليه)[٨] في حديث عائشة رضي الله عنها في غسل الجنابة، واجتنبها البخاري،[٩] وانتقد مسلم على ذكرها لتفرد أبي معاوية الضرير بها دون أصحاب هشام بن عروة على ذلك.[١٠]

١ نقله ابن القيم في جلاء الافهام في فضل الصلاة على محمد خير الانام (٢٤٨/١)، وينظر: شرح النووي على مسلم (٦٣/١٦)، سير أعلام النبلاء للذهبي (١٣٧/٧)
٢ ينظر: صحيح مسلم: كتاب المساجد – باب استحباب الذكر بعد الصلاة (٥٩٥)
٣ ينظر: صحيح البخاري: كتاب الصلاة – باب الذكر بعد الصلاة (٦٣٢٩)
٤ ينظر: فتح الباري لابن حجر (٣٣٠/٢)، وينظر: غرر الفوائد المجموعة للرشيد العطار(ص ٣٠٠)
٥ ينظر: صحيح مسلم: كتاب صلاة المسافر وقصرها – باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي صلى الله عليه وسلم فب الليل (٧٣٦)
٦ ينظر: صحيح البخاري: كتاب الآذان – باب من انتظر الإقامة (٦٢٦،١١٦٠،٦٣١٠)
٧ ينظر: الاستذكار لابن عب البر (٩٥/٢)، فتح الباري لابن رجب (١٢٩/٩)
٨ ينظر: صحيح مسلم: كتاب الحيض – باب صفة غسل الجنابة (٣١٦)
٩ ينظر: صحيح البخاري: كتاب الوضوء – باب غسل الرجلين ولا يمسح على القدمين (٢٧٢، ٢٤٨)
١٠ ينظر: فتح الباري لابن حجر (٣٦١/١)، علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم لابن عمار الشهيد (٩)

الفصل الثاني

دراسة حديث حذيفة رضي الله عنه: (فتوضأ فمسح على خفيه)

روى البخاري في صحيحه: باب البول قائما أو قاعداً (٢٢٤) قال حدثنا آدم، قال: حدثنا شعبة، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة، قال «أتى النبي صلى الله عليه وسلم سباطة[١] قوم فبال قائما، ثم دعا بماء فجئته بماء فتوضأ»[٢]

ومسلم في صحيحة: باب المسح على الخفين (٢٧٣) قال حدثنا يحيى بن يحيى التميمي، أخبرنا أبو خيثمة، عن الأعمش، عن شقيق، عن حذيفة، قال: «كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم فانتهى إلى سباطة قوم، فبال قائما» فتنحيت فقال: «ادنه» فدنوت حتى قمت عند عقبيه «فتوضأ فمسح على خفيه»[٣]

تخريج الحديث:

الوجه الأول: روايات (لم يذكر المسح على خفيه).

الحديث روي عن أبي وائل وهو شقيق وهو من طريق جماعة من الرواة:

الطريق الأول: منصور بن المعتمر عن أبي وائل: (لم يذكر المسح على خفيه). رواه عنه اثنان من الثقات:

الأول: شعبة: رواه أبو داود الطيالسي (٣٢٤/١) (٤٠٧) والبخاري (١٣٥/٣) (٢٤٧١) ورواه النسائي (٢٥/١) (٢٧) ومستخرج أبي عوانة (١٦٨/١) (٤٩٨) عن منصور بن المعتمر بن عبد الله.

١- سليمان بن حرب: خرج حديثه البخاري (١٣٥/٣) (٢٤٧١).

٢- يونس بن حبيب: خرج حديثه أبي عوانه في مستخرجه (١٦٨/١) (٤٩٨).

٣- محمد بن بشار: خرج حديثه النسائي (٢٥/١) (٢٧). ثلاثتهم عن شعبه به.

وتابع شعبه في الرواية عن منصور بن عبد الله / جرير:

الثاني: جرير: رواه أحمد في مسنده (٢٨٤/٣٨) (٢٣٢٤٨) عن منصور بن المعتمر بن عبد الله، به.

---

١ السباطة والكناسة: الموضع الذي يرمى فيه التراب والأوساخ وما يكنس من المنازل. وقيل هي الكناسة نفسها. وإضافتها إلى القوم إضافة تخصيص لا ملك ؛ لأنها كانت مواتا مباحة.

٢ أخرجه البخاري (٥٤/١) (٢٢٤) باب البول قائما أو قاعداً.

٣ أخرجه مسلم (٢٢٨/١) (٢٧٣) باب المسح على الخفين.

دراسة رجال الاسناد:

١-**حذيفة بن اليمان:** صحابي جليل من السابقين.[١]

٢-أبو وائل: وهو شفيق بن مسلمة الاسدي الكوفي أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره، روى عن حذيفة. وعنه الاعمش ومنصور وعاصم بن بهدلة وحماد بن أبي سليمان وجماعة، وكان ثقة كثير الحديث لا يسأل عن مثله، وقد لازمه الاعمش وكان الناس يسألونه عن حديثة.[٢]

٣-**منصور بن المعتمر** عبد الله بن ربيعة بن عتاب بن فرقد السلمي أبو عتاب الكوفي روى عن أبي وائل.

قال الآجري عن أبي داود: كان منصور لا يروي إلا عن ثقة. وقال علي بن المديني عن يحي بن سعيد قال سفيان: كنت لا أحدث الأعمش عن أحد من أهل الكوفة إلا رده فإذا قلت منصور سكت.

وقال بشر بن المفضّل: لقيت الثوري بمكة فقال ما الكوفة آمن على الحديث من منصور.

وقال أحمد بن سنان القطان عن بن مهدي: أربعة بالكوفة لا يختلف في حديثهم فمن اختلف عليهم فهو مخطئ ليس هو منهم.

قال يحي بن معين: إذا اجتمع منصور والأعمش فقدّم منصور، وقال سفيان: إذا جاءت المذاكرة جئنا بكل وإذا جاء التحصيل جئنا بمنصور. وقال أبو حاتم: الاعمش حافظ يخلط ويدلس ومنصور لا يخلط ولا يدلس. مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة.[٣]

٤-**شعبة بن الحجاج** بن الورد العتكي، مولاهم أبو بسطام الواسطي ثم البصري: ثقة حافظ متقن.[٤]

٥-**جرير بن حازم:** ابن عبدالله شجاع الازدي ثم العتكي أبو النضر البصري، روى عن الاعمش، وقال محمود بن غيلان عن وهب بن جرير: كان شعبة يأتي أبي فيسأله عن حديث الاعمش فإذا حدثه قال هكذا والله سمعته من الاعمش، واختلط فحجبه أولاده، وقال أبو حاتم: صدوق صالح، وقال ابن حبان في الثقات: كان يخطئ لأن أكثر ما كان يحدث من حفظه، وكان شعبة يقول: ما رأيت أحفظ من رجلين جرير بن

---

١ ينظر: ابن سعد الطبقات الكبرى، (٥٩/٦)، ترجمة رقم ١٩٢٢٢، البخاري التاريخ الكبير (٥٩/٣)، ترجمة (٣٣٢)، ابن حجر تقريب التهذيب (١٥٤/١).

٢ ينظر: ابن سعد الطبقات الكبرى (٢١٣/٦) ترجمة رقم ٢١١١، ابن خلكان البرمكي، وفيات الاعيان، (٤٧٦/٢)، ترجمه رقم ٢٩٦، ابن حجر، تقريب التهذيب (٣١٧/٤)، والذهبي: سير أعلام النبلاء (٢٣١/٦).

٣ ينظر، البخاري التاريخ الكبير (٣٣٤/٧) ترجمة رقم (١٤٨٥)، ابن عساكر، تاريخ دمشق (٣٢٠/٦٠) ترجمه (٧٦٦٦)، ابن حجر في التهذيب (٢٧٧/١٠).

٤ ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (٢٨٠/٢) ترجمه رقم (١٠٨) البخاري التاريخ الكبير (٤٢٨/٤) ترجمه رقم (٤٢٨)، ابن حجر التهذيب (٢٦٦/١)

حازم وهشام الدستوائي، قال ابن حجر: ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف وله أوهام إذا حدث من حفظه وهو السادسة مات سنة سبعين بعد ما اختلط لكن لم يحدث في حال اختلاطه .[١]

الطريق الثاني: الاعمش وهو سليمان بن مهران: (لم يذكر المسح على خفيه).. رواه عنه اثنان من الثقات:

الأول: شعبة: رواه البخاري (٥٤/١) (٢٢٤) ورواه النسائي (٢٥/١) (٢٦) والنسائي (٢٥/١) (٢٨) عن سليمان ومنصور. ولم يذكر منصور المسح.

من طريق:

١-ادم: خرج حديثه البخاري (٢٢٤).

٢-سليمان بن عبيد الله: خرج حديث النسائي الكبرى (٢٣).

٣-مؤمل بن هشام: خرج حديثه النسائي (٢٥/١) (٢٦). ثلاثتهم عن شعبه عن الاعمش به.

الثاني: سفيان الثوري: رواه أحمد (٢٨٢/٣٨) (٢٣٢٤٦). حَتَّى قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: وَسَقَطَتْ عَلَى أَبِي كَلِمَةٌ.

دراسة رجال الاسناد:

١-**الاعمش:** هو سليمان بن مهران الاسدي الكاهلي، مولاهم أبو محمد الكوفي، روى عن أبي وائل وطلحة بن مصرف ومسلم ابي الضحى، وقال يحي بن معين: كان جرير إذا حدث عن الاعمش قال هذا الديباج الخسرواني، وقال شعبة: ما شفاني أحد في الحديث ما شفاني الاعمش،وقال عبدالله بن دواد: كان شعبة إذا ذكر الاعمش قال: المصحف المصحف، وقال بن عمار: ليس في المحدثين أثبت من الاعمش ومنصور ثبت أيضا، إلا أن الاعمش أعرف بالمسند منه، وقال العجلي: كان ثقة ثبتا في الحديث، وكان محدث أهل الكوفة في زمانه، ولم يكن له كتاب، وتوفي سنة ثمان وأربعين ومائة.[٢]

١ ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (٢٧٨/٧) ترجمه رقم (٢٢٤)، البخاري التاريخ الكبير، (٢١٣/٢) ترجمه رقم (٢٢٣٤)، ابن حجر : التهذيب (٦٠/٢) وتقريب التهذيب(١٣٨/١)

٢ ينظر: البخاري التاريخ الكبير (٣٧/٤) ترجمة رقم ١٨٨٦، ابن منجويه، رجال صحيح البخاري (٤٦٥/١) ترجمة رقم ٥٧٢، ابن حجر تهذيب التهذيب (١٦٥/٤).

٢-**مؤمل بن إسماعيل** العدوي مولى آل الخطاب وقيل مولى بني بكر أبو عبد الرحمن البصري نزيل مكة روى عن عكرمة بن عمار وأبي هلال الراسبي ونافع بن عمر الجمحي وشعبة والحمادين والسفيانين وغيرهم وعنه أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وعلي بن المديني وأبو موسى وبندار وأبو كريب وأبو الجوزاء أحمد بن عثمان النوفلي وعلي بن سهل الرملي ومحمود بن غيلان وأحمد بن نصر الفراء وآخرون قال ابن أبي خيثمة عن بن معين ثقة وقال عثمان الدارمي قلت لابن معين أي شيء حاله فقال ثقة قلت هو أحب إليك أو عبيد الله يعني بن موسى فلم يفضل وقال أبو حاتم صدوق.[١]

الطريق الثالث: طريق عاصم وحماد بن أبي سليمان عن أبي وائل عن المغيرة مرفوعاً.

الأول: شعبة: أخرجة البيهقي (١٦٣/١) وابن ماجة (١١١/١) والطبراني في المعجم الكبير (٤٠٦/٢٠) عن عاصم به. ولم يذكر المسح.

الثاني: أبو بكر بن أبي شيبة: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٤٠٥/٢٠) عن عاصم وحماد بن أبي سليمان به. ولم يذكر المسح.

الثالث: حماد بن سلمة: أخرجه أحمد في مسنده (٨٣/٣٠) والترمذي في علله (٢٥/١). عن عاصم ولم يذكر المسح.

دراسة رجال الاسناد:

١-**المغيرة بن شعبة** بن مسعود بن الثقفي: صحابي مشهور أسلم قبل الحديبية.[٢]

٢-**عاصم بن بهدله:** وهو بن أبي النجود الاسدي، مولاهم الكوفي، أبو بكر المقري، روى عن أبي وائل، وعنه شعبة، قال ابن سعد: كان ثقة إلا أنه كان كثير الخطأ في حديثه، وقال أحمد: وكان خيرا ثقة والاعمش أحفظ منه، وكان شعبة يختار الاعمش عليه في ثبت الحديث، ويقال أن الاعمش قرأ عليه وهو حدث، وكان يختلف عليه في زرّ و أبي وائل، وقال يعقوب بن سفيان: في حديثه اضطراب وهو ثقة، وقال بن أبي حاتم عن أبيه: صالح، وقال: سألت أبا زرعة عنه فقال ثقة، قال وذكره أبي فقال: محله عندي محل الصدق، وصالح الحديث، وليس محله أن يقال هو ثقة، ولم يكن بالحافظ، وقد تكلم فيه ابن عليّة فقال: كان كل من اسمه عاصم سيء الحفظ، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن خراش: في حديثه نكرة، وقال الدار قطني:

١ ينظر: تهذيب التهذيب ابن حجر (٣٨٠/١٠)، ابن أبي حاتم الجرح والتعديل (٣٧٤/٨). الذهبي سير أعلام النبلاء (٢٦٨/٨).

٢ ينظر: ابن حجر الايثار بمعرفة الاثار (٢٧٦/١) ترجمة رقم ٢٤٢، العيني معاني الاخبار في شرح أسامي رجال معاني الاثار (٥٥٦/٣) ترجمة رقم ٧٠٩، ابن حجر تهذيب التهذيب (٣٧/١٢).

في حفظه شيء، مات سنة سبع وعشرين، أخرج له الشيخان مقروناً بغيره، وقال أبو بكر البزار: لم يكن بالحافظ ولا نعلم أحد ترك حديثه على ذلك وهو مشهور، وقال ابن قانع قال حماد بن سلمة: خلط عاصم في آخر عمره، وذكره بن حبان في الثقات.[١]

٣-**حماد بن سلمة** بن دينار البصري أبو سلمة، ثقة عابد أثبت الناس في ثابت وتغير في حفظه بأخره.[٢]

٤-**أبو بكر بن عياش** بن سالم الاسدي الكوفي المقرى الحناط، ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح، قال ابن حجر: وكان من العباد الحفاظ المتقنين، وكان يحيى القطان وعلي بن المديني يسيئان الرأي فيه وذلك أنه لما كبر ساء حفظه فكان يهم إذا روى والخطأ والوهم شيئان لا ينفك عنهما البشر فمن كان لا يكثر ذلك منه فلا يستحق ترك حديثه بعد تقدم عدالته، وكان لا يعلم له بالليل نوم والصواب في أمره مجانبة ما علم أنه أخطأ فيه، والاحتجاج بما يرويه سواء وافق الثقات أو خالفهم، وقال العجلي: كان ثقة قديما صاحب سنة وعبادة وكان يخطئ بعض الخطأ.[٣]

الوجه الثاني: روايات فتوضأ فمسح على خفيه.

الحديث روي عن أبي وائل وهو شقيق وهو من طريق جماعة من الرواة:

الطريق الأول: الاعمش وهو سليمان بن مهران: بذكر فتوضأ فمسح على حفيه.

رواه عنه جماعة من الرواة:

الأول: شعبة: رواه أبو داود الطيالسي (٣٢٤/١) (٤٠٦) والبخاري (٩٠/١) والبيهقي (١٢٧٠/١) وابن الجعد (١١٩/١) (٧٣٣) وفي صحيح ابن حبان (٢٧٢/٤) (١٤٢٤). كلهم بلفظ: مشى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى سباط قوم فبال قائما ثم دعاء بماء فجئته بماء فتوضأ ومسح خفيه.

الثاني: محمد بن طلحة: أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٢٧٤/١) والخطيب البغدادي (١١/٥). بنحوه إلا أنه قال قوم بالمدينة وقال دعا بطهور

١ ينظر: ابن سعد الطبقات الكبرى (٣٢٦/٦) ترجمة رقم ٢٤٤١، البخاري التاريخ الكبير (٤٧٨/٦) ترجمة رقم ٣٠٦٢، ابن حجر التهذيب (٢٥/٥).

٢ ينظر: ابن عدي الكامل في الضعفاء الرجال (٣٥/٣) ترجمة رقم ٤٣٢، المزي تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٦٧/٧) ترجمة رقم ٨٧٩، ابن حجر التهذيب (٦٢٤/١).

٣ ينظر: ابن سعد الطبقات الكبرى (٣٦٠/٦) ترجمة رقم ٧٣٢٠ ، ابن حجر التهذيب (١٥/٣).

الثالث: أبو خيثمة زهير بن معاوية: رواه مسلم (٢٢٨/١) (٢٧٣) وابن حبان (٢٧٦/٤) (١٤٢٨).

الرابع: عيسى بن يونس: رواه النسائي (١٩/١) (١٨) وابن عبد البر في التمهيد (١٤٥/١١) بمثل حديث ابن عيينه غلا ان حذيفة قال فتنحيت فدعاني. واسناده صحيح.

الخامس: سفيان الثوري: مستخرج أبي عوانة (١٦٩/١) (٥٠٢) وعبد الرزاق في مصنفه (١٩٣/١) بنحوه.

السادس: أبو عوانة هو الوضاح بن عبد الله اليشكري: رواه ابن حبان (٢٧٣/٤) (١٤٢٥).

السابع: وهشيم: أخرجه ابن ابي شيبه في مصنفه (١١٦/١) بلفظ شعبه، ولكن قال سباطة قوم فبال عليها. واسناده صحيح.

الثامن: شجاع بن الوليد وابن عيينه وابن أبي زائدة: أخرجه ابن ماجه (١٨١/١).

التاسع: حفص ومسلم بن إبراهيم: أخرجه أبو داود (٦/١) قال مسدد قال فذهبت أتباعد فدعاني حتى كنت ثم عقبه.

دراسة رجال الاسناد:

أما الرواة الذين رووا الحديث عن الاعمش بهذا الطريق سأذكر بعضهم:

-**سفيان الثوري**: هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، روى عن الاعمش، وهو أمير المؤمنين في الحديث قال ابن مبارك: ما كتبت عن أفضل منه وكان ابن معين لا يقدم عليه في زمانه أحد في كل شيء وكان إماما من أئمة المسلمين مجمعا على إمامته مع زهد وورع، و توفي بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة، وقال ابن معين مرسلاته شبة الريح.[١]

-**يحيى بن زكريا بن أبي زائدة**: وهو خالد بن ميمون بن فيروز الهمداني الوادعي مولاهم أبو سعيد الكوفي، روى عن الاعمش، ووثقه النقاد، وقال ابن المديني لم يكن بالكوفة بعد الثوري أثبت منه، وقال: انتهى العلم إليه في زمانه، وقال أبو حاتم: مستقيم الحديث، ثقة صدوق، وقال ابن حجر: ثقة متقن من كبار التاسعة، مات سنة ثلاث أو أربع وثمانين ومائة.[٢]

١ ينظر: ابن سعد الطبقات الكبرى (٢٧٩/١) ترجمة رقم ١٦٧، ابن أبي حاتم الجرح والتعديل (٢٢٢/٤) ترجمة رقم ٩٧٢، ابن حجر تهذيب التهذيب (١٠١/٤).

٢ ينظر: ابن سعد الطبقات الكبرى (٤٣٨/١) ترجمة رقم ٤٣٣، ابن حجر التهذيب (١٨٣/١١).

-**هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي** أبو معاوية بن أبي خازم الواسطي، روى عن الاعمش قال عبد الرحمن بن مهدي: كان هشيم أحفظ للحديث من سفيان الثوري، وكان كثير الحديث كثير التدليس والارسال الخفي، مات سنة ثلاث وثمانين.[١]

-**عيسى بن يونس ابن أبي إسحاق**، قال أحمد أبو حاتم ويعقوب بن شيبة وابن خراش: ثقة، كان عيسى من أصحاب الاعمش الذين لا يفارقونه، وقال عيسى بن يونس، حدثنا الاعمش أربعين حديث فيها ضرب الرقاب لم يشركني فيها أحد عن بن إسحاق، وقال ابن حج: ثقة مأمون من الثامنة مات سنة سبع وثمانين.[٢]

-**محمد بن طلحة بن مصرف اليامي** الكوفي، روى عن الاعمش، قال أحمد: لا بأس به إلا أنه كان لا يكاد يقول في شيء من حديثه حدثنا، وقال ابن معين: كان يقول ثلاثة يتقى حديثهم، محمد بن طلحة، وأيوب بن عتبة، وفليح بن سلمان، وعن ابن معين: ضعيف، وقال أبو زرعة: صالح، وقال النسائي: ليس بالقوي، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان يخطئ.[٣]

-**حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي**،أبو عمر الكوفي القاضي ثقة فقيه، تغير حفظه قليل في الآخر من الثامنة مات سنة أربع أو خمس وتسعين.[٤]

-**شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي**، مولاهم أبو بسطام الواسطي ثم البصري: ثقة حافظ متقن.

الطريق الثاني: عامر بن شراحيل الشعبي عن ابي وائل عن حذيفة:

حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ عَفَافِ بْنِ سُلَيْمٍ الْفَوْزِيُّ الْحِمْصِيُّ قَالَ: نَا عَمِّي أَحْمَدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: نَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ زَكَرِيَّا، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: كُنْتُ أَمْشِي مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَانْتَهَى إِلَى سُبَاطَةِ قَوْمٍ، «فَبَالَ قَائِمًا فَدَعَانِي، فَقَالَ: لِمَ تَنَحَّيْتَ؟» فَجِئْتُ حَتَّى كُنْتُ عِنْدَ عَقِبَيْهِ، ثُمَّ أُتِيَ بِمَاءٍ «فَتَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ»

١ ينظر: ابن حجر التهذيب (٥٣/١١) التقريب (٥٧٤/١) المزي تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٧٢/٣٠).
٢ ينظر: ابن سعد الطبقات الكبرى (٣٣٩/٧) ترجمة رقم ٣٩٨٩، البخاري التاريخ الكبير (٤٠٦/٦) ترجمة رقم ٢٧٩٨، ابن حجر التقريب (٤٤١/١)
٣ ينظر: ابن سعد الطبقات الكبرى (٣٥٤/٦) ترجمة رقم ٢٦٤٨، ابن حجر التهذيب (٢١١/٦)، البخاري التاريخ الكبير (١٢٢/١) ترجمة رقم ٣٥٨.
ينظر: ابن سعد الطبقات الكبرى (٣٦٢/٣) ترجمة رقم ٢٧٠٦، البخاري التاريخ الكبير (٣٦٠/٢) ترجمة رقم ٢٨٠١، ابن حجر التقريب (٢٧٢/٣)
٤

لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الشَّعْبِيِّ إِلَّا زَكَرِيَّا، وَلَا عَنْ زَكَرِيَّا إِلَّا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، تَفَرَّدَ بِهِ: أَحْمَدُ بْنُ مُسْلِمٍ الْفَوْزِيُّ "

دراسة رجال الاسناد:

١-**عامر بن شراحيل** بن عبد، وقيل عامر بن عبدالله بن شراحيل الشعبي الحميري أبو عمرو الكوفي، من شعب همدان، روى عن المغيرة بن شعبة، وعنه الاعمش ومنصور وعاصم الأحول، قال ابن حجر: ثقة مشهور فقيه فاضل.[١]

وهذه متابعة لأبي وائل في روايته الحديث عن حذيفة رضي الله عنه.

الطريق الثالث: طريق عاصم عن أبي وائل عن المغيرة مرفوعاً.

وخالف شريك أصحاب عاصم الذين يروونه عن المغيرة، فقال شريك عن عاصم عن أبي وائل عن حذيفة. وذكر المسح.

وتابع عاصم حماد بن أبي سليمان، أي في روايته عن المغيرة من طريق حماد بن سلمه.

دراسة رجال الاسناد:

١-**حماد بن أبي سليمان** مسلم الاشعري، مولاهم أبو إسماعيل الكوفي الفقيه، روى عن أبي وائل، قال أحمد، قال المعتمر: ما رأيت أفقه من هؤلاء الزهري وحماد وقتادة، وقال أبو حاتم: حماد هو صدوق لا يحتج بحديثه، وهو مستقيم الفقه، فإذا جاء الآثار شوش، وقال ابن عدي: وحماد كثير الرواية خاصة عن إبراهيم ويقع في حديثه أفراد وغرائب وهو متماسك في الحديث لا بأس به.

شريك بن عبد الله النخعي القاضي أبو عبد الله صدوق يخطئ كثيراً تغير حفظة بسبب القضاء وكان شديد على أهل البدع، مات سنة سبع أو ثمان وسبعين.[٢]

---

١ ينظر: ابن سعد الطبقات الكبرى (٢٥٩/٦) ترجمة رقم ٢٣١٦، البغدادي، تاريخ بغداد (٢٢٢/١٢) ترجمة رقم ٦٦٨٠، ابن حجر التهذيب (٧٥/٥) والتقريب (٢٨٦/١).

٢ ينظر: ابن سعد الطبقات الكبرى (٣٢٠/٦) ترجمة رقم ٢٤٩٠، الذهبي الكامل في الضعفاء (٣/٣) ترجمة رقم ٣٢٣، ابن حجر التقريب (١٥/٣).

٢-**شريك بن عبد الله النخعي** الكوفي القاضي أبو عبد الله صدوق يخطئ كثيرا تغير حفظه بسبب القضاء وكان شديد على أهل البدع، مات سنة سبع أو ثمان وسبعين.[١]

الرواية التي وهم فيها أبو بكر بن عياش في حديث الاعمش عن أبي وائل عن المغيرة.

التخريج:

من طريق عيسى بن يونس والبختري وابي أسامة[٢] وأبي معاوية [٣]وعبد الواحد[٤] وإسماعيل بن زكريا وأبو عوانه وابن أبي زائدة.[٥]

دراسة رجال الاسناد:

١-**مسلم بن صبيح الهمداني**، وأبو الضحى الكوفي العطار، فاضل من الرابعة.[٦]

أقوال الائمة:

قال الدار قطني أن سبب العلة هو عمرو بن جميع، خالف أصحاب الاعمش ورواه عن الاعمش، عن أبي ظبيان عن المغيرة، وحديث أبي الضحى عن مسروق أصح.

وقال أيضاً: حديث به عنه إسماعيل بن زكريا وأبو أسامة وأبو معاوية وأبو عوانه وابن ابي زائدة، وخالفهم بن جميع فرواه عن الاعمش عن ابي ظبيان عن المغيرة بن شعبة وحديث أبي الضحى عن مسروق أصح.[٧]

وأحمد بن عبد الله بن يونس بن عبد الله بن قيس التيمي اليربوعي الكوفي. قال أبو حاتم كان ثقة متقنا، وقال النسائي: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة حافظ.[٨]

---

١ ينظر: ابن سعد الطبقات الكبرى (٢٧٨/١) ترجمة رقم ١٦٣، البخاري التاريخ الكبير (٤٣٦/٤) ترجمة رقم ٦٢٢٥، ابن حجر التقريب (٢٢٦/١).

٢ أخرجه أبو عوانة في مسنده، باب بيان الاباحة للمتوضأ، بلفظ كنت مع النبي صلى الله علية وسلم في سفر فقال يا مغيرة خذ الاداوة...

٣ أخرجة مسلم في صحيحة كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين (٢٢٧/١).

٤ أخرجة البخاري في صحيحة، كتاب الجهاد، باب الجبة في السفر والحرب (١٠٦٨/٣).

٥ ذكره الدار قطني في علله (١١٢/٧).

٦ ينظر: ابن حجر التقريب (٥٣٠/١)، أحمد بن حنبل، الجامع لعلوم الامام أحمد (١٤٠/١٩).

٧ الدار قطني في علله (١٢٢/٧).

٨ ينظر: ابن سعد الطبقات الكبرى (١٤٦/١) ترجمة رقم ٢، ابن حجر التهذيب (٤٤/١) والتقريب (٨١/١).

والصحيح والله أعلم: كما قال أبو حاتم الاعمش عن أبي الضحى مسلم بن صبيح عن مسروق عن المغيرة: وهم أبو بكر بن عياش ولم يميز حديث أبي وائل من مسلم.

خلاصة الترجيح بين الروايات الاعمش ومنصور ورواية عاصم:

أولا: أقوال الائمة النقاد الذي رجحوا رواية عن أخرى:

١-راي أبا حاتم وأبا زرعة في ترجيح بين روايتي الاعمش ومنصور ورواية عاصم.

رجح أبو حاتم رواية الاعمش ومنصور على رواية عاصم لرواية الأكثر والأحفظ وهو الاعمش، واعتبر أبو زرعة رواية عاصم هي الأصح، وقال عاصم وهذا الاعمش يرويه عن أبي وائل عن حذيفة وما حفظه يعني أن روايته هي الصواب.[١]

٢-رأي النقاد في الترجيح بين روايتي الاعمش ومنصور ورواية عاصم.

قال ابن حجر أن شعبة سأل منصور فتابع على رواية الاعمش ولم يذكر المسح فوافق الاعمش على قوله عن حذيفة دون الزيادة ولم يلتفت مسلم لهذه العلة واعتبرها زيادة حافظ.[٢]

والصحيح والله أعلم: رواية منصور والاعمش، أما المتابعات لعاصم وهي متابعة حماد بن أبي سليمان فلا يعتد بها لأمور:

١- لم ينفرد الاعمش عن منصور.

٢-قول الائمة بذلك:

قال الترمذي: روى حماد بن أبي سليمان عن أبي وائل عن المغيرة بن شعبة مثل رواية عاصم، والصحيح ما روى منصور والاعمش.[٣]

وقال أيضا: حديث الاعمش عن أبي وائل أصح.[٤]

وقال البيهقي: والصحيح ما روى منصور والاعمش عن أبي وائل عن حذيفة كذا قاله أبو عيسى الترمذي وجماعة من الحفاظ.[٥]

---

١ ينظر: الكناني مصباح الزجاجة (٤٤/١).
٢ ينظر: ابن حجر فتح الباري (٣٢٨/١).
٣ ينظر: علل الترمذي القاضي الرخصة في البول (٢٥/١).
٤ ينظر: أخرجه الترمذي في سننه كتاب أبواب الطهارة (ح ١٣، ح ٢٠/١).
٥ ينظر: البيهقي السن الكبرى (١٠١/١).

ثانياً: أقوال الائمة الذين رجحوا الروايتين:

من الذين قال بصحة الروايتين ابن خزيمة في صحيحة والذي داعه للتصحيح موافقة حماد عاصما فجوز أن يكون أبا وائل سنعه من المغيرة ومن حذيفة، أما من حديث الأضحية، فرواية الاعمش ومنصور أصح لاتفاقهما وأما عاصم وحماد في حفظهما مقال.[١]

فحماد بن أبي سليمان كثير الرواية خاصة عن إبراهيم المسند والمقطوع ويحدث عن أبي وائل وعن غيرهما بحديث صالح، ويقع في أحاديثه إفرادات وغرائب وهو متماسك في الحديث لا بأس به كذا يقول ابن عدي.[٢]

وقال الدار قطني: رواية عاصم بن أبي النجود وحماد بن أبي سليمان عن أبي وائل عن المغيرة بن شعبة ووهما فيه على أبي وائل، ورواه الاعمش ومنصور عن أبي وائل عن حذيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو الصواب.[٣]

وقال ابن حجر[٤]: أن هذا الحديث منتزع من حديثين وكأنه يوافق ابن خزيمة حيث قال: روى المغيرة بن شعبة أن النبي صلى الله عليه وسلم: أتى سباطة قوم فبال قائما وتوضأ ومسح على ناصيته وخفيه.

وهذا منتزع من حديثين أما حديث السباط من طريق شعبة عن عاصم عن أبي وائل عن المغيرة

قال شعبة قال عاصم: وهذا الاعمش يرويه عن أبي وائل وما حفظه.

قال شعبة: فسألت منصورا فحدثنيه عن ابي وائل عن حذيفة: أما ابن حجر فقد نص عل موافقة حماد ابن أبي سليمان لرواية عاصم.

وقل عاصم أن الاعمش ما حفظه ليس بمقبول لموافقة منصور له وهما أحفظ من عاصم وحماد. تفق عليها، وهي التي فيها ذكر المسح على الخف، ولكن البخاري لم يذكر الرواية التي فيها الزيادة واختصرها لتفرد الاعمش به ومنصور تابع الاعمش، إلا انه لم يذكر المسح وخالفه ولم يعتد بها مسلم واعتبرها زيادة حافظ.

وطريق ا لاعمش متفق عليها وفيها ذكر المسح.

قال الزيلعي: وقد رواه عن الاعمش قريب من ثلاثين رجلا.[٥]

بل زاد عيسى بن يونس أيضا.

---

١ ينظر: ابن حجر فتح الباري (٣٢٩/١).
٢ ينظر ابن عدي: الكامل في الضعفاء (٢٣٨/٢).
٣ ينظر: علل الدار قطني (٩٥/١٧).
٤ ينظر: ابن حجر الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١١/١).
٥ ينظر: الزيلعي نصب الراية (١٦٦/١).

قال ابن حجر: ولم يتفرد عيسى بن يونس، بل تابعه على هذا اللفظ محمد بن طلحة بن مصرف وغيره واستدل به على جواز المسح في الحضر.[١]

قال ابن عبد البر نقلا عن ابن وضاح: هكذا قال عيسى بن يونس بالمدينة وخالفه أصحاب الأعمش، أبو معاوية ووكيع وسفيان وجرير لا يقولون بالمدينة.[٢]

خلاصة الترجيح بين الروايات الاعمش ومنصور في المسألة الواردة في حديث المسح على الخفين من حديث حذيفة ــ رضي الله عنه.

الاعمش هو الاحفظ ولكن عند الموازنة بينه وبين منصور يقد ابن معين وأبا حاتم منصورا بسبب أن الاعمش حافظ يخلط ويدلس، ومنصور أتقن ولا يخلط ولا يدلس. ولذلك رجح أبا زرعة روايته على الاعمش، ولم يعبئوا برواية الكثرة.

١ ينظر: ابن حجر فتح الباري (٣٢٨/١).
٢ينظر: بن عبد البر التمهيد (١٤٥/١١).

الخاتمة والنتائج

وبعد هذه الدراسة والتحليل لمسألة المسح على الخفين من حديث حذيفة رضي الله عنه، خلصت الدراسة إلى ما يلي:

١-ناقش البحث موضوعا من أهم موضوعات علم الحديث التي لها تعلق بعلم علل الحديث وقوانينه من حيث قبول الزيادة في متون الأحاديث من عدمها.

٢-كشفت الدراسة عن أهمية الممارسة النقدية التي تقوم على جمع أقوال النقاد في المسألة الواحدة، ثم النظر فيها تخريجا ودراسة للوقوف على منهجهم، ومواصلة الممارسة النقدية تأسيسا على أقوالهم ومنهجهم في التعليل.

٣-من وجوه الترجيح في علم العلل عند الاختلاف ترجيح رواية الأكثر أو الاصح في الشيخ بمعنى الاحفظ أو الاوثق أو غيرها.

٤-قد يشترك أبا حاتم وأبا زرعة في المسألة بقدر معين وقد يختلفا في أخرى في نفس المسألة، وقد يزيد أحدهم على الاخر بالتفصيل ببيان نوع العلة أو سببها. وزاد أبو زرعة للسائل فائدة وهي أن منصورا روى الحديث عن أبي وائل ولم يذكر المسح خلافا للأعمش.

٥-بين البحث أن تعد طرق الزيادة في حديث ما، لا يعني قبولها عند أئمة النقد إذا كان الذي زادها مخالف فيها لأكثر الحفاظ الذين شاركوه.

المصادر والمراجع

١-الأوسط في السنن والاجماع والاختلاف، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت ٣١٩هـ) تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، دار طيبة – الرياض – الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٢-تقريب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) تحقيق محمد عوامة، طبعة دار الرشيد – سوريا، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٣-التمهيد لما في الموطأ من المعاني والاسانيد: ابن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ) تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، تحقيق وزارة عموم الأوقاف المغرب طبعة ١٣٨٧.

٤-تهذيب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) دار الفكر بيروت ١٩٨٤م.

٥-تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي أحمد بن علي أبو بكر (ت٤٦٣هـ) دار الكتب العلمية بيروت.

٦-تاريخ مدينة دمشق: ابن عساكر علي بن الحسن بن هبة الله أبو القاسم الدمشقي ثقة الدين (ت ٥٧١هـ).

٧-تذكرة الحفاظ: الذهبي شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايمار الذهبي (ت٧٤٨هـ) دراسة وتحقيق: زكريا عميرات . دار الكتب العلمية بيروت – لبنان الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٨-تعليقة على العلل لابن أبي حاتم: ابن عبد الهادي شمس الدين محمد بن أحمد الدمشقي الحنبلي (ت٧٤٤هـ) تحقيق: سامي بن محمد جاد الله- أضواء السلف – الرياض الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.

٩-الجامع الصحيح المختصر: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، أبو عبد الله البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق د. مصطفى ديب البغا، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ، دار ابن كثير، اليمامة- بيروت.

١٠-الجامع الصحيح سنن الترمذي: محمد بن عيسى أبو عيسى السلمي، (ت ٢٧٩هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر واخرون، دار إحياء التراث العربي- بيروت.

١١-الدراية في تخريج أحاديث الهدية: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني. دار المعرفة – بيروت.

١٢-السنن. أبو داود سليمان بن الاشعث السجستاني(ت٢٧٥هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد سن أبي داود، دار الفكر.

١٣-السنن الكبرى: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة ٢٠٠٣م.

١٤-السنن ابن ماجة: أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (ت ٢٧٣هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.

١٥-سنن النسائي الكبرى: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

١٦-سير أعلام النبلاء الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت٧٤٨هـ) تحقيق: نعيم العرقسوسي وشعيب الارناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة التاسعة ١٤١٣هـ.

١٧-شرح علل الترمذي: ابن رجب الحنبلي تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية ١٣٢١هـ.

١٨-صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار احياء التراث العربي بيروت.

١٩-صحيح ابن خزيمة: محمد بن إسحاق أبو بكر السلمي النيسابوري(ت٣١١هـ) تحقيق: د. محمد مصطفى الاعظمي، المكتب الإسلامي- بيروت.

٢٠-علل الحديث: ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، أبو محمد (ت٣٢٧هـ) تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله – ود. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م.

٢١-الكامل في الضعفاء الرجال: ابن عدي الجرجاني أبو أحمد (ت٣٦٥) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، الكتب العلمية- بيروت،الطبعة الأولى ١٩٩٧م.

٢١-فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني(ت٨٥٢)، تحقيق محمد عبد الباقي، دار المعرفة- بيروت.

٢٢-مسند ابن حنبل احمد: أبو عبد الله الشيباني(ت٢٤١هـ) مؤسسة قرطبة- القاهرة.

٢٣-مسند البزار البحر الزخار: البزار أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق(ت٢٩٢هـ). تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم- المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٢٤مسند ابن الجعد: علي بن الجعد بن عبيد أبو الحسن الجوهري البغدادي(ت٢٣٠هـ) تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.

٢٥-مسند أبي داود الطيالسي: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري(ت٢٠٤هـ) تحقيق: الدكتور/ محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٢٦-مسند أبي عوانة: يعقوب بن إسحاق الاسفرائني (ت٣١٦هـ)، دار المعرفة- بيروت.

٢٧- نصب الراية لأحاديث الهدية: للزيلعي، أبو محمد جمال الدين، عبد الله بن يوسف (ت٧٦٢هـ) تحقيق محمد يوسف البنوري، دار الحديث مصر.

٢٨-المعجم الأوسط: الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين.

٢٩-المعجم الكبير: الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، الطبعة الثانية ١٩٨٣م.

٣٠-الإلزامات والتتبع للدار قطني، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر الدار قطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: مقبل بن هادي الوداعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ

٣١-تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة.

٣٢-التمييز، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن النيسابوري (ت ٢٦١هـ) تحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مكتبة الكوثر بالسعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٠هـ.

٣٣-غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة، المؤلف: يحيى بن علي أبو الحسين المعروف بالرشيد العطار (ت ٦٦٢هـ)، المحقق: محمد خرشافي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٣٤-فتح المغيث بشرح الفية الحديث، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة – مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

٣٥-القراءة خلف الامام، المؤلف: أحمد بن الحسين الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد السعيد زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٣٦-القراءة خلف الامام: المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري، أبو عبد الله (ت ٢٥٦هـ)، حققه: الأستاذ فضل الرحمن الثوري، الناشر: المكتبة السلفية – الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.

٣٧-المستدرك على الصحيحين: المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

٣٨-النكت على كتاب ابن الصلاح، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني(ت٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٣٩-النكت على مقدمة ابن الصلاح، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، الناشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٤٠-معرفة علوم الحديث، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، المحقق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ.

٤١-المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي ببيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ.

٤٢-معرفة أنواع علوم الحديث، ويعرف بمقدمة ابن الصلاح، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا- دار الفكر المعاصر- بيروت- سنة النشر: ١٤٠٦هـ.

٤٣-فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، تحقيق: جماعة، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة المنورة. الحقوق: دار الحرمين- القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٤٤-مصباح الزجاج في زوايد ابن ماجه، الكناني: أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل (٨٤٠)، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية- بيروت – ١٤٠٣هـ.

٤٥-الطبقات الكبرى المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت ٢٣٠هـ) تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ.

٤٦- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان المؤلف: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ) المحقق: إحسان عباس الناشر: دار صادر – بيروت الطبعة: السابعة ١٩٩٩م.

٤٧-نصب الراية لأحاديث الهداية، للزيلعي، أبو محمد جمال الدين، عبد الله يوسف (ت ٧٦٢هـ).